20000413-00025-2

ربع قرن على الحرب وعقد على السلام.. والنزاعات الطائفية مستمرة.. لماذا؟

١٣ نيسان ٢٠٠٠: ٢٥ سنة على بدء الحرب.
١٣ نيسان ٢٠٠٠: عشرة أعوام على توقف الحرب المسلحة.
ومع ذلك، النزاعات و«الحروب الباردة» الطائفية والمذهبية ما زالت قائمة في ظل غياب توجهات وطنية عابرة للقوى التقليدية وما قبل الحديثة، والمندفعة نحو بناء وطن ودولة متطورين.

وهكذا طويت صفحة الحرب العسكرية، من دون بذل الجهود لمعالجة جذور «الحروب الثقافية» ومناقشتها، ومن دون فتح المجال امام المصارحة والمكاشفة والإستفادة من دروس الماضي.
هذا ما فشل به لبنان، وما فعلته جنوب افريقيا التي، على الرغم من ضراوة الصراعات الثقافية والعسكرية فيها، نجحت في تنقية الأجواء وان نسبياً عبر صيغة المكاشفة والمصارحة التي حوكمت في إطارها كل رموز الحرب.
كان اتفاق الطائف بمثابة خطوة مهمة في اتجاه تحقيق سلام وطني شامل، لكن غياب المصارحة فتح المجال أمام قيام ساحات جديدة للتنازع بين الطوائف.

من المسؤول عما جرى؟ هل هي القيادات السياسية أم رجال الدين أم المجتمعات الأهلية للطوائف أم التدخلات الخارجية؟
«المستقبل» حملت هذه الهموم والتساؤلات وعرضتها على مجموعة من رجال الدين، وفاعليات ومثقفين للوقوف عند الأسباب الحقيقية للواقع اللبناني الراهن، واقتراح الحلول المناسبة.

في مفهوم الحوار واستراتيجيته (١)

ما يتعدى الحوار بين المسيحية والإسلام

علي حرب

يهتم اللبنانيون منذ زمن بالحوار بين المسيحية والإسلام. وسؤال الحوار يتجدّد عندما تتأزم العلاقات بين الطوائف، أو عندما تُصاب الوحدة الوطنية بنكسة نتيجة لصراع داخلي أو لحدث خارجي.
وبالطبع لا يهتمّ كل الناس بمثل هذا الحوار، وإنما ينشغل به المثقفون من دعاة بناء المجتمع المدني والدولة العلمانية، كما ينشغل به بنوع خاص رجالات الدين من علماء اللاهوت والفقه أو من رؤساء الطوائف والمذاهب، أي الذين ينتجون أساساً الاختلاف، بوصفهم حرّاس الهويات الثقافية أو حماة الخصوصيات الطائفية والمذهبية.
وتلك هي أزمة الحوار بين المسيحية والإسلام في لبنان: لكون بعض دعاة الحوار هم الذين ينتجون الفرقة ويكرّسون الانقسام بعلم أو بغير علم. وهذه الأزمة تحمل الواحد على إعادة النظر في مفهوم الحوار بقدر ما تحمله على إعادة صياغة ثنائية الذات والغير بصورة عامة. فالحوار بين الإسلام والمسيحية ليس هو القضية الأساسية، بقدر ما هو تجسيد لمشكلة اكثر أهمية وخطورة، هي مشكلة العلاقة بين الأنا والآخر، وذلك بصرف النظر عن الاختلاف في الأصول والمرجعيات أو في الأسماء والهويات.
هذه هي المشكلة في أساسها: كيف يمكن للمرء ان يدير اختلافه عن سواه، وأن يمارس هويته بصورة عقلانية تواصلية. وهذه المشكلة هي مشكلة كل اجتماع، صغُر أم كبر، قديماً كان أم حديثاً، يعتنق أهله الإسلام أم المسيحية، اليهودية أم البوذية، التاوية أو الماركسية.
على هذا المستوى من النظر هناك مشكلة بين المسلم والمسلم أو بين المسيحي والمسيحي او بين اللبناني واللبناني العربي، تماماً كما أن هناك مشكلة بين المسلم والمسيحي أو بين العربي والكردي أو بين الشرقي والغربي. انها في المنظور الوجودي مشكلة العلاقة بين النظراء: كيف يسع الواحد ان يقبل الآخر بوصفه شبيهاً له ومختلفاً عنه، ذا حق في الاختلاف ومساوياً له في الحقوق؟
وأنا عندما اعود الى تجربتي لكي أتأمل صلتي بالآخر، على الصعيد الفكري، لا أجد ان مشكلتي هي مثلاً مع المطران جورج خضر اللاهوتي المسيحي الذي يسعني محاورته ومناقشته بصورة عقلانية هادئة، بقدر ما هي مع والدي الذي يعتبر ان كل ما أفعله لا قيمة له مادمت لا أقيم الصلاة. وبالطبع فالمشكلة تصبح معقودة بل تدخل في دائرة الخطر مع الشيخ المسلم الذي يغلق باب الحوار، باتهام الذين يخالفونه الرأي بالكفر والإلحاد.
كذلك الامر على الصعيد العقائدي: لا اجد مشكلتي مع المسيحية. ذلك أنني عندما أفكك مكونات عقيدتي الإسلامية كما انتهت علاقتي بها، أجدها تنطوي او تنفتح على سائر العقائد. على المسيحية لأن الحق يتجلى في الخلق، وعلى اليهودية من خلال الممارسات الاصطفائية، وعلى البوذية من خلال مبدأ الفناء والذوبان في الله أو في الأئمة والزعماء، وعلى الزندقة من خلال الصراع المرير بين الناس على المكاسب والمناسب بمن فيهم رؤساء الديانات. وكم اعجبني ذلك التاجر اللبناني الذي رمى ، مراعاة لزنجي كان يعمل في خدمته ،دولاراً في نهر يقدسه الأفارقة. وكان تعليقي على موقف اللبناني ان قلت له: لا تظن ان عقيدة تقديس النهر لدى البدائيين غريبة كل الغرابة، بل هي تتصل بعقائدنا وفلسفاتنا بعض الاتصال. فقد قال الفيلسوف اليوناني طاليس بأن الماء هو أصل العالم. وفي القرآن وردت الآية: (وجعلنا من الماء كل شيء حي).
طبعاً لا أريد اختزال المشكلة وسلخها عن أرضها. فأنا لي انتماءاتي الطائفية والدينية كما لي انتماءاتي الأخرى، العائلية والقومية أو المهنية والطبقية.. وفي بلد كلبنان كان من الممكن لإسمي ان يكون، إبان الحرب، سبباً لخطفي وهلاكي. هذا فضلاً عن ان الكثيرين من أبناء بلدي يعاملونني بصفتي الطائفية أو المذهبية، من حيث فُرصي وحظوظي او حقوقي، على الرغم من إرادتي عدم الاصطفاف في معسكر طائفتي. ولا أنسى ايضاً الصراعات الدائرة في موطني لبنان بين الطوائف على المكاسب والمناصب من الثروة والمعرفة والسلطة، في ما وراء الاختلافات الدينية والثقافية.
ومع ذلك لا أريد تبسيط الامور من وجهها الآخر. فليست المشكلة في لبنان هي مجرد خلاف بين مسيحي ومسلم، ولا هي مشكلة تعدد ثقافي أو لغوي كما يطرحها الأب سليم عبو.
هناك مشكلة داخل كل ديانة بين طوائفها وأحزابها المتنازعة على السلطة والنفوذ والثروة، عبر الصراع على القيم والأفكار، كما شهدت على ذلك الحرب اللبنانية التي كانت نموذجاً لحروب الأعداء وللأشقاء على السواء. وهذا أيضاً ما تشهد عليه التجارب المريرة في العالم العربي، حيث العلاقات بين الأشقاء أنتجت الفرقة، وحيث الشعارات الوحدوية ترجمت الى اختلافات وحشية ونزاعات دموية بين الدول والمجتمعات. من غير ذلك لا نفهم النزاعات الدموية التي جرت داخل الطائفة المسيحية بين الكتائب والأحرار، أو بين الكتائب والقوات أو بين أجنحة الكتائب نفسها. ولا نفهم الصراع والاقتتال الذي حصل بين حركة أمل وحزب الله على الساحة الشيعية، كما لا نفهم كيف يقتل واحد من الجماعة الإسلامية شيخاً من الأحباش، هو أخ له في الدين والمذهب، لخلاف في الرأي والموقف على الساحة السنّية.

قد تكون العلاقة بالآخر في حدّها الاقصى علاقة تلاحم إما من فرط الألفة والمودة وإما من فرط الكره والعداوة أي علاقة حب وحرب

من هنا فالمشكلة تكمن في الداخل كما في الخارج. ولا عجب. فكل اجتماع هو حقل للتوتر والنزاع بقدر ما هو بنية للاختلاف والتفاضل. وهذا هو الأصل، اي الفرق والاختلاف او التفاوت والتراتب. وأما الجمع والاتحاد والامور المشتركة فهي صناعة ومراس، او ادارة وسياسة، بقدر ما هي توليف وتركيب، أو تأسيس وبناء...
وهكذا فمسألة الهوية، كعلاقة بالنفس ذاتها وبالغير، هي أعقد مما نحسب. انها مسألة وجودية في نهاية التحليل. ذلك ان الآخر هو ما لا قوام لنا إلا به، ولذا فالعلاقة به هي ضرورية بقدر ما هي ملتبسة. هي ضرورية لأنه مادام المرء يرمز ويتكلم او يفكر ويعمل، انما يحتاج الى آخر يعنيه ويقصده، أو يتجه إليه ويواجهه، أو يقيم معه علاقات تواصل وتفاهم أو تبادل وتداول. وقد تكون العلاقة في حدّها الأقصى علاقة تلاحم إما من فرط الإلفة والمودة، وإما من فرط الكره والعداوة، اي علاقة حب او حرب.
بهذا المعنى حيثما ولّى المرء وجهه لا يجد سوى الآخر، أكان شقيقاً أم غريباً، صديقاً أم عدواً، أخاً في الطائفة أم زميلاً في المهنة، شريكاً في المواطنية أم نظيراً في الإنسانية.. مما يعني ان كل وعي للذات هو في الوقت نفسه وعي بالآخر، أو بآخر واقعي او متخيل لا انفكاك لواحدنا عنه فيما يفكر فيه أو يقوله أو يسعى إليه.

الجحيم والفردوس

ولكن العلاقة بالآخر هي ملتبسة بقدر ما هي ضرورية. ومعنى كونها ملتبسة انها ليست شفافة، بقدر ما نحسبها او نريدها، بل ذات أقنعة ووجوه. ولذا فمن نظنه المثل قد يكون هو المختلف الذي نجهله. ومن نحسبه الشبيه الذي نودّ الاتحاد معه قد يكون لغماً ينتظر ساعة الانفجار. هذا ما تشهده العلاقات بين الأشقاء، وهذا ما يقدمه لنا تاريخ الصراعات والحروب والانشقاقات، سواء في المسيحية أو في الإسلام. باختصار هذا ما تشهد به تجارب التوحيد القائمة على التطابق والتجانس: انتاج الخلاف والفرقة. من هنا يبدو تاريخ الديانات التوحيدية، في وجهه الآخر، الخفي ولكن من فرط وضوحه، تاريخ نزاع وانقسام. ولهذا عندما يعجب بعضهم ويسأل: كيف يقتتل المسيحيون وهم على دين واحد، أو كيف يتذابح المسلمون وكتابهم واحد، كان جوابي دوماً للسائل: كأنك لست بمسيحي أو لست بمسلم، وأعني بذلك ان تاريخ الديانات هو تاريخ فتن داخلية أو حروب خارجية كلها جرت وتجري باسم الله وتحت كلمته الواحدة الجامعة. وتلك هي المفارقة.
وهكذا من نظنه الشقيق قد يصير العدو الذي يسعى الى الانشقاق. وفي المقابل من نظنه الغير في الخارج قد يكون وجهنا الآخر الذي نجهله، أو أنا الأخرى التي تتلبسنا أو تقيم فينا لكي تسألنا او تحرجنا، أو قد يكون من نشتهي ان نكون مثله ولا نقدر على ذلك. والا كيف نفسر هروبَ الكثيرين من العرب والمسلمين، طلباً للأمان أو العمل، من جَوْر دولهم أو فقر مجتمعاتهم، نحو البلدان الغربية، اي لدى من نعتبره الآخر أو من اختراع إشكالية الآخر في العصر الحديث. يكفيني هنا أن أسأل مثل هذه الأسئلة: من هو الآخر بالنسبة إلى الكردي المسلم: إسرائيل ام الدول المسلمة التي لا تعترف بمشروعيته؟ من الآخر بالنسبة الى المرأة العربية: المرأة الغربية ام الرجل العربي الذي يقول: لا حق للمرأة لكي تطالب به.
ولماذا أبتعد بالسؤال إلى حقول الغير وميادينهم. فهل العاملون في القطاع الثقافي هم أكثر قبولاً للآخر من سواهم؟ لا أعتقد ذلك. ربما العكس هو الحاصل: فالمثقفون على الرغم من رفعهم شعارات الحوار الديموقراطي والنقاش العقلاني، ليسوا أكثر ديموقراطية أو عقلانية من سواهم، بسبب نرجسيتهم الثقافية النابعة من اعتقادهم بأنهم يمثلون صفوة المجتمع وضمير الأمم وعقول البشرية، والشاهد ان الساحات الثقافية هي ارض خصبة للحروب الرمزية ولاستراتيجيات الرفض والإلغاء، وذلك حيث الكلمات الجارحة هي احياناً أقسى وأشرس من الرصاصات القاتلة.
وهكذا ليس الشبيه هو دوماً الفردوس، ولا المختلف هو دوماً الجحيم. فالعلاقة بين الأنا والآخر متعددة الوجوه مركبة الأسعدة، بقدر ما ينطوي الوجود على انشقاق والمعنى على التباس. من هنا قولي بأن العلاقة بالآخر هي في أساسها مشكلة وجودية. ومن هنا فإن الحوار يحتاج الى اعادة النظر في المفاهيم التي تنبني عليها ثنائية الأنا والآخر.

الطائفية وإشكالية الثابت من مجلس الإدارة إلى الميثاق

وضاح يوسف الحلو

عبر انوجاده السياسي تعرض لبنان لتحديات لا ضفاف لها كانت تهب عليه من جهة القوى الدولية لتتصادم مع القوى المحلية المطالبة بالتغيير، وعلى نتائج هذا الصدام كان يجري رسم الكيان اللبناني العام لأقليات دينية ما كانت لتتناقص لولا الدسائس الخفية للقوى الطامحة اقتصادياً في هذه المنطقة. وفي هذا السياق، لا بد من تحديد الانفراقات بين ما هو طائفي، وما هو ديني. فاذا كانت الطائفية التجسيد الطقوسي - الخرافي للدين، وهي مستمرة من خلال مؤسساتها النظرية ذات الجلباب التاريخي، فان الدين هو الاشراقة الاخلاقية لتمدين مئات الملايين من الناس التائهين في صدأ الحركة الحياتية التي فرضت عبادة الاوثان على تنوعاتها.
وتصدأ القلوب كما يصدأ الحديد فكان الدين مخلصها الاخلاقي! والطائفية ظاهرة قديمة في هذه المنطقة، تعود جذورها العفنة الى نظام القائمقاميتين حيث انوجد مجلس ادارة مشكل على اساس طائفي ثم تكرس نظام الطائفية في قانون المتصرفية الى ان جاء دستور ١٩٢٦، ونص المادة ٩٥ التي ساعدت على ولادة التشريعات السياسية حفاظاً على حقوق الطوائف لا الاديان في المشاركة بالحكم مع تلازم هذا التوجه بسيطرة الاقطاع السياسي الامر الذي أعاق بناء دولة حديثة بهدف تعزيز الولاء الوطني، والانصهار الفكري... الثقافي بين اللبنانيين. والخطوة هنا هي ان الطائفية تحولت الى حالة تعصب، ونوع من الكزاز الاجتماعي مع الاشارة الى ان الهيمنات الطائفية الاولى بدأت مع فتوحات الفرنجة كغطاء للمشروع السياسي - الاقتصادي الذي ارتدى جلباب الدين.
لهذا، جاء في «وثيقة الوفاق الوطني اللبناني» ما يلي: «الغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، اتخاذ الاجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف، وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية». الى ان تقول الوثيقة: «الغاء قاعدة التمثيل الطائفي، واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة، والقضاء، والمؤسسات العسكرية، والامنية، والمؤسسات العامة، والمختلطة، والمصالح المستقلة باستثناء وظائف الفئة الاولى، وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسلمين والمسيحيين دون تخصيص اية وظيفة لأية طائفة». وقد تحقق بعض هذه الاهداف، اهمها: الغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية. ان الواقع الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي للطوائف اللبنانية عشية وضع الوثيقة الوطنية، هو الذي فرض الغاءها على اساس اعاقتها بناء وطن معافى، وسليم الدورة الدموية. صحيح، ان الاهتزازات الاولى للطائفية بدأت مع الفتوحات الصليبية ثم تكرست في نظام القائمقاميتين إلا ان الاقطاع السياسي هو المسؤول الاول عن يناع الطائفية، وعدم تلطيفها ثم تطويرها انسجاماً مع حقائق العصر. ان النظام الطائفي، هو المسؤول عن اعادة ضخ الاقطاع السياسي، وبالتالي صيانة المكاسب الاقتصادية التي جاءت عن طريق هذه الطائفية. لهذا، نرى ان قوى كثيرة تعوق بناء الدولة الحديثة بما يعني ذلك من انصهار وطني، وعيش مشترك. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت منذ ١٩٩٠/٩/٢١ لتطوير شكل الممارسة الطائفية فان الواقع اللبناني ما زال يعاني من رذاذ الطائفية إذ جرى استبدال القاعدة القديمة بقاعدة جديدة هي قاعدة التوازن الطائفي، اي اننا كسرنا استئثار الموارنة بالحكم انتقالاً من دولة الطائفية ومن يدعمها الى دولة الطوائف، وهذا ما لم يرده المشروع في الطائف، او في التعديلات الدستورية التي جرت على أساسه.

أغلب الظن ان الحداثة لن تتمكن من العيش مع الطائفية بل مع الدين بوصفه حالة ربّانية تحمل عولمة تاريخ من طراز آخر

لقد حاولت الطائفية خلال السنوات العشر الماضية تقديم بعض الحلول لكنها اخفقت حتى انها استمرأت اخفاقها فحاولت الحلول مكان الحركات الدينية القادرة فعلاً على تقديم البدائل الناجحة، وطرح الافكار الثورية الدينية التي يحتضنها الدين الاسلامي، والدين المسيحي. وبعيداً عن الكسل الفكري، فان المستقبل المتطور حافل بالمتغيرات، وما علينا كلبنانيين إلا تحديد موقعنا في هذه المتغيرات المتوقعة سواء على الصعيد الثقافي ام على الصعيد الفكري - الاخلاقي، لهذا، نحن نرى ان القوى الاجتماعية - السياسية المقررة في اعادة بناء النظام اللبناني تمر في مرحلة تدقيق خياراتها الاستراتيجية على ضوء المتغيرات التي جرت الاشارة اليها. وهنا، لا بد من الاقتراب الملموس من الوضع الطائفي على كواشف العولمة المعاصرة الآتية الينا على خطى الامر الذي سيدخل تعديلات عميقة على ارتباطات لبنان بالنظام العالمي الجديد.
والمساءلة هنا: كيف سيكون دور الطائفية؟
أغلب الظن ان الطائفية بتردداتها القوية ستذبل امام خطى العولمة، وان الحداثة لن تتمكن من العيش مع الطائفية انما مع الدين بوصفه حالة ربانية حاملة عولمة تاريخية من نوع آخر. لنعترف، ان الطائفية التي جُرّ رأسها في الطائف هي وليدة الازمة الاقتصادية من التضخم الى غلاء المعيشة على الرغم من ان النظام المصرفي اظهر قدرة عالية على التكيف مع متغيرات التسعينات، وربما سيكون هذا النظام المصرفي هو الاقدر على التأقلم مع خطوات العولمة التي ستخلق اوضاعاً غير مستقرة لكنها لن تتمكن من معايشة الطائفية التي ستفشل في تحويل نفسها الى ظاهرة سياسية او اقتصادية. صحيح، ان لبنان الحديث نشأ على مرتكزات طائفية لكن هذه الطائفية لم تستطع تحويل نفسها الى ظاهرة وطنية على الرغم من انهيار المؤسسات الحزبية، وانسلاخ الناس عنها. وأكثر من ذلك، لم تتمكن الطائفية من تحويل نفسها الى قيمة اخلاقية بل اكتفت بتناغمها مع الاقطاع السياسي على اساس اسطوري بسبب فشل العقل العملاني اللبناني من القيام بدوره.
اذن، نحن امام مساءلة كبرى: لماذا الطائفية؟
هناك عوامل عدة تدفع لبناع العقل الطائفي، منها: الامتيازات الاقتصادية للاقطاع السياسي، الازمة الاقتصادية المتشرشة منذ السبعينات، ضيق سوق العمل مع استمرار لبنان الساحة الوحيدة المقاتلة لإسرائيل، فشل العقل المختبري او العملاني في تحديث الذهنية اللبنانية اتساقاً مع سرعة تطور الثقافة، والاكتفاء بالاستيراد، شحوب الحالة الثقافية، بما في ذلك، الحالة الثقافية المسيحية، والاسلامية تحت ضغط عامل الخوف من المتغيرات التي تحدثها الثقافة المعاصرة التي تتحول رويداً الى حالة عولمة وحيدة الجانب. ومن المؤسف القول ان الاكتمال التاريخي الحتمي لدور القوى القبلية لم ينجز مهمته حتى اليوم، ولا يرى في الافق بدايات اضمحلاله، واذا كانت القوى القبلية لم تنجز مهمتها بعد فهذا معناه ان القوى الطائفية مستمرة بعيداً عن صحيح الدين. واذا كانت القوى القبلية مفقسة للقوى الطائفية فان الحداثة المستوردة ستصطدم بهذه الطائفية، وان السنوات المقبلة ستشهد بعض الاندحار لقوى الطائفية التي انتعشت بعد الطائف بسبب ضمور العقل المختبري اللبناني، وتالياً، العربي.
وأخيراً، تبقى هذه الطائفية مؤشراً على التعصب السياسي لدى قوى الاقطاع العائلي، ولا دليل على ازدهار الحالة الحزبية كخطوة لخنق الانفلاش الطائفي. واذا كانت الاسطورة خط الدفاع الاخير عن تقدمية الطائفية فلا بد من الانشوطة لاعدام الاسطورة عبر فكر حر، وحرية تعبير، وتقليص الازمة الاقتصادية للدخول في العصر الحداثي او الثقافي المقبل. والاستدلالات النظرية لا تكفي بل المطلوب وضع القطن المطهر في الجرح المؤلم.

من يصنع العنف في لبنان؟

فايز سارة (*)

تؤكد العقود الثلاثة الأخيرة من تاريخ لبنان على ان العنف كان سمة مميزة للتاريخ اللبناني في تلك العقود، حيث شهد لبنان خلالها حلقات متواصلة من العنف، لا تكاد واحدة تنتهي الا وتبدأ واحدة اخرى، وهكذا عاش اللبنانيون دواراً متواصلاً من العنف، ما زالت بعض حلقاته تلف حياتهم، وتهدد مستقبلهم.
وتقود حقيقة تواصل حلقات العنف الى سؤال أساسه: من يصنع العنف في لبنان؟ وما هي الأسباب المباشرة والكامنة التي جعلت من اللبنانيين ضحايا للعنف، وجعلتهم كلهم او بعضهم في بعض الاحيان أدوات للعنف؟
وبصورة أساسية، لا يمكن فصل دورات العنف في لبنان عن العامل الاسرائيلي الذي له تأثيرات متداخلة وعميقة في الواقع اللبناني، ليس فقط بسبب وجود اسرائيل على الحدود الجنوبية للبنان، بل ايضاً بسبب قيام اسرائيل باحتلال اراض لبنانية خلال أول الحروب العربية - الاسرائيلية في العام ١٩٤٨، والقيام بضمها الى الدولة العبرية، وقد أسس ذلك لعداء لبناني لإسرائيل، يكاد يكون منفصلاً عن عداء اللبنانيين لإسرائيل بسبب الاستيلاء على فلسطين، وتشريد أهلها على الرغم من صعوبة هذا الفصل.
واضافة الى هذين العاملين في تأسيس عداء اللبنانيين لإسرائيل، فإن هناك عاملين آخرين، يتمثل الأول منهما في الاطماع الاسرائيلية في لبنان ولا سيما في مياهه، وهو أمر تكرس في خرائط نشرتها بصورة مبكرة الحركة الصهيونية لحدود مشروعها الاستطاني، تضم اجزاء من لبنان، والعامل الثاني، تجسده التدخلات الاسرائيلية في الشأن اللبناني والمراهنة على العلاقة مع أطراف لبنانية في تشظية لبنان واقامة كانتونات طائفية فيه، تدور في الفلك الاسرائيلي.

وإذا كان العداء اللبناني لإسرائيل قد تأسس على العوامل السابقة، فإن الممارسات الاسرائيلية حيال لبنان، عمقت قاعدة العداء وبخاصة بعد حرب العام ١٩٦٧، وما تركته من صلف وتعنت اسرائيلي وإحساس بأن القوة وحدها هي التي ترسم مستقبل المنطقة، وتنظم علاقات اسرائيل مع العرب ودولهم، وهو ما ظهر واضحاً جلياً في تدخلات القوة الاسرائيلية المسلحة في لبنان اعتباراً من العام ١٩٦٨ من اجل تدمير التوجهات الفلسطينية - اللبنانية المعادية لإسرائيل، التي أخذت تظهر في بداياتها رداً على نتائج حرب عام ١٩٦٧.
لقد أسست هذه التطورات الى تنامي وتشعب العنف في لبنان، وقد كانت بداياته أعمالاً عسكرية من جانب القوات الاسرائيلية رداً على نشاطات محدودة للفلسطينيين وأنصارهم اللبنانيين في الجنوب، ثم امتدت العمليات الاسرائيلية لتصير أكثر عنفاً واتساعاً بالامتداد الى انحاء لبنان الاخرى، ولا سيما العاصمة بيروت التي شهدت عام ١٩٩٦٨ هجوماً مدمراً على مطارها، جرى خلاله تدمير الاسطول الجوي التجاري للبنان.

لا يمكن فصل دورات العنف في لبنان عن العامل الإسرائيلي وقد أسس ذلك لعداء لبناني لإسرائيل يكاد يكون منفصلاً عن احتلال فلسطين

لقد كانت تلك التطورات تتواصل عبر اشارات تبثها اسرائيل الى أطراف لبنانية، بأنها سوف تقف الى جانبها فيما لو اندلعت صدامات داخلية ناتجة عن الاختلاف اللبناني حول القضية الفلسطينية وحق الفلسطينيين بالنضال ضد اسرائيل انطلاقاً من لبنان، ومهدت تلك الاشارات لصدامات لبنانية لبنانية، واخرى لبنانية - فلسطينية أندلعت في الجنوب وفي بيروت، ومنها كانت حادثة عين الرمانة، والتي كانت اشارة بدء الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، فاشتعلت الحرب في كل انحاء لبنان لتشمل اللبنانيين والفلسطينيين جميعا، وتمد يدها الى السوريين ايضاً، فيما كانت اسرائيل مستمرة في أعمالها العسكرية في الجنوب، وهو أمر ترافق مع فتح خطوط العلاقة بين اسرائيل وجماعات لبنانية، ما لبث قسم منها ان أسس له وجوداً عسكرياً شبه منفصل بالرعاية الاسرائيلية في القسم المحتل من الجنوب، وهو ما تحول لاحقاً الى جيش لبنان الجنوبي الذي يقوده حالياً أنطوان لحد.
لقد سلحت اسرائيل «القوات اللبنانية» ودربتها، وأمنت لها غطاءً سياسياً على مدى سنوات السبعينات، مهدت خلالها من خلال عنف واسع شمل لبنان بمناطقه وطوائفه، لتغليب القوات اللبنانية الوثيقة الصلة بإسرائيل وايصالها الى السلطة بعد الاجتياح الاسرائيلي للبنان صيف عام ١٩٨٢، فتم انتخاب بشير الجميل قائد القوات اللبنانية، وأحد أبرز رموز العنف في لبنان كله رئيساً للجمهورية اللبنانية بحماية الدبابات الاسرائيلية، وفي ظلها وبمساعدتها ارتكبت القوات اللبنانية المجزرة الدموية في صبرا وشاتيلا ببيروت في ايلول ١٩٨٢ تكريساً للعنف الدموي الداخلي في لبنان وفي أوساط المقيمين على أرضه، وقتل في تلك العملية عشرات من الفلسطينيين واللبنانيين.
لقد جلب الاحتلال الاسرائيلي للبنان أطرافاً كانت بعيدة كل البعد عن مستنقع العنف اللبناني، عندما تم جر القوات المتعددة الجنسيات الى هذا البلد لفرض املاءات سياسية وأمنية عليه، وقد نشط بعضها في شن عمليات عسكرية ضد أطراف لبنانية، ما تسبب في ردة فعل عنيفة ضد المتعددة الجنسيات، فكانت العمليات المعروفة ضد القوات الفرنسية والأميركية، وكان ذلك بين عوامل دفعت الى مغادرة المتعددة الجنسيات لبنان، كما كانت العمليات النوعية ضد القوات الاسرائيلية سبباً في إعادة انتشارها عدة مرات بالانسحاب جنوباً.
وإذا كانت الجهود المختلفة لمعالجة الوضع اللبناني، قد أثمرت في الحد من مستوى العنف الداخلي في لبنان بعد اتفاق الطائف، وما حمله من صيغ توافقية للبنانيين، واستعادة الدولة اللبنانية، فإن خط العنف في الجنوب اللبناني استمر بالرعاية والممارسة الاسرائيلية، حيث ان اسرائيل رفضت الانسحاب من جنوب لبنان، وهو ما يوفر قاعدة للعنف، ترد به اسرائيل على عمليات المقاومة للاحتلال الاسرائيلي، بل ان قاعدة العنف التي توفرها اسرائيل في الجنوب، تتعدى وجودها نفسه الى الإصرار على وجود الميليشيات العميلة لها في الجنوب وضرورة أخذها بعين الاعتبار في أي تسوية تحدث مع اسرائيل على المسار اللبناني.
وإذا كان الوجود والسياسة الاسرائيلية في لبنان وجنوبه بخاصة، يوفران قاعدة للعنف الواسع والمتعدد الابعاد، فإن تلك القاعدة، تعطي الاحتلال فرصة مد ظلال العنف خارج المناطق المحتلة من لبنان، بضرب التجمعات والأهداف المدنية بما فيها البنى التحتية والاقتصادية، كما انها في آن معاً، تكرس تواصل العنف بين اللبنانيين بالإصرار على استمرار الميليشيات العميلة بوجودها ودورها في الجنوب.
وبطبيعة الحال، فإن مساعي اللبنانيين للتخلص من الاحتلال وتصفية ظاهرة عملائه في الجنوب، يكرسان المساعي اللبنانية للخلاص من العنف، وإخراج لبنان من أتونه، وهو ما يمكن ان يتوفر بصورة عملية عند خروج القوات الاسرائيلية من لبنان طبقاً للقرار الدولي ٤٢٥ وهو ما يقطع دابر العنف، ويخرج لبنان من دائرته بصورة نهائية.

(*) كاتب من سوريا